Analysis Of The Quality Growth Index In Syria During The Period 1995-2010

Dr. Ibtihal Kakbali*

(Received 11 / 2 / 2020. Accepted 10 / 4 / 2020)

□ ABSTRACT □

Economic growth is one of the basic goals pursued by governments and aspired by the people, because it represents the material recapitulation of economic and non-economic efforts in society. It is one of the necessary conditions to improve the standard of living of societies and translate strong growth into better living conditions. Policy makers in developing economies, many of which have experienced strong economic growth in the past decade. However, the indicators of poverty, inequality and unemployment remain high. High growth alone will not improve social conditions. Therefore, the quality of growth index has been studied. This indicator deals with economic and social aspects to give a more accurate picture of the situation of economic and social situation of countries economy.

Keywords: Economic growth, Growth quality index.

* **Associate Professor – Faculty Of Economic- Tishreen University –Lattakia- Syria.**

تحليل مؤشر جودة النمو في سورية خلال الفترة 1995- 2010

الدكتورة: ابتهال قابقلي*

(تاريخ الإيداع 11 / 2 / 2020. قُبِل للنشر في 10 / 4 / 2020)

□ ملخّص □

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، و ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصاديات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي .لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة لديها، فالنمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية، لذلك تم تحليل مؤشر جودة النمو حيث يتناول هذا المؤشر الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية ليعطي صورة أكثر دقة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول.

الكلمات مفتاحية :النمو الاقتصادي ، مؤشر جودة النمو .

* **أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

مقدمة:

حققت معظم الدول النامية ومنها سورية نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي ، من ناحية معدلات النمو ، واستقرار نسبي للأسعار، ومديونية عامة منخفضة، إلا أن هذه المؤشرات لم تنعكس بشكل ملموس على مستوى المعيشي للأفراد في تلك الدول وبقيت الأجور متدنية، كما ارتفع الفقر العام. وفشلت حكومات تلك الدول في خلق فرص عمل كافية مما انعكس على معدلات تشغيل متدنية ، قاد ذلك إلى تهميش شرائح كبيرة من الأفراد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، فمعدلات النمو الجيدة لم تحقق الغايات النهائية لأي سياسة تنموية وهي تحسين مستوى المعيشة ، وخفض الفقر، وتقليل التفاوت الطبقي.

ومن أجل توضيح الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبعض هذه الدول تم دراسة مؤشر جودة النمو الذي جاء نتيجة مجموعة من التطورات الاقتصادية في ميدان التنمية البشرية والتنمية المستدامة، حيث تم الاهتمام برأس المال البشري بالإضافة إلى مجموعة من الأبعاد الاقتصادية الهامة، فقد ضم مؤشر جودة النمو مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، فهو ناتج عن تجميع لبنتي بناء هما :طبيعة النمو الجوهرية أي قوته واستقراره وتنوع مصادره وتوجهه إلى الخارج ، وبُعده الاجتماعي الذي يمثل النواتج الاجتماعية المرغوبة من النمو.

أهمية البحث وأهدافه:

تعود أهمية هذا البحث إلى حاجة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص لمؤشر يدرس الأداء الاقتصادي وانعكاسه على الأوضاع الاجتماعية، فمعدلات النمو المرتفعة لا تعطي رؤية واضحة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

هدف البحث:

الهدف الأساسي لهذا البحث هو التأكيد على فكرة وهي أن ليس كل النمو يؤدي إلى نتائج اجتماعية مواتية . فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته للاستمرار وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر . لذلك كان لا بد من تحديد مفهوم مؤشر جودة النمو QGI (Quality of Growth Index) والوصول إلى مؤشر يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد .

مشكلة البحث:

تعاني الدول النامية ومنها سورية من معوقات هيكلية تحول دون تحقيق نمو اقتصادي ينعكس إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لها، لذلك كان لا بد من وجود مؤشر يبين الجودة الكامنة وراء النمو من خلال دراسة الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية لاقتصاد الدول المدروسة ومنها سورية.

فرضيات البحث:

- للأبعاد الاجتماعية مثل التعليم والصحة دور كبير في تحديد مؤشر جودة النمو.
- للأبعاد الاقتصادية مثل قوة الاقتصاد واستقراره دور في مؤشر جودة النمو.
- مفهوم الجودة في النمو هو مفهوم مستقر ومستدام يعكس مستويات المعيشة في الدول المدروسة ومنها سورية.

منهجية البحث:

سيتم في هذا البحث إتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مؤشر جودة النمو بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاعتماد على البيانات الدقيقة وتحليلها ، وتم جمع هذه المعلومات والبيانات من التقارير الدولية مثل تقرير التنمية البشرية .

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:(مؤشر جودة النمو في البلدان النامية)

A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal
Prepared by Montfort Mlachila, René Tapsoba, and Sampawende J. A. Tapsoba1.
September 2014

تقترح هذه الدراسة مؤشرا جديدا لجودة النمو (QGI) للبلدان النامية. مؤشر يشمل كلا من الأبعاد الاقتصادية الجوهرية والأبعاد الاجتماعية للنمو ، ويتم احتسابها على مدى93 دولة للفترة 1990–2011. وجدت الدراسة تحسن نوعية النمو في الغالبية العظمى من البلدان النامية على مدار العقديين الماضيين ، و أن بعض هذه البلدان تعاني من عوائق هيكلية (التركيب القطاعي – هيكل الصادرات) تقف في وجه تحقيق نوعية أفضل من النمو.

أكدت هذه الدراسة على أن النمو المرتفع على المدى الطويل ضروري لتحقيق تحسينات دائمة في النتائج الاجتماعية ، لكن النمو المرتفع وحده قد لا يكون كافياً في كثير من الحالات ، فقد شهدت العديد من البلدان النامية نموا قويا. ومع ذلك ، فإن عدد قليل منها شهد انخفاضات كبيرة في الفقر و البطالة وتحسن في مستوى المعيشة.

الدراسة الثانية : تحليل جودة النمو في العراق على ضوء التحول الاقتصادي والاجتماعي بعد عام 2003:

د. فلاح خلف الربيعي ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية 2016

تمكن الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بع 2003 إلا أن تلك المعدلات لم تنعكس بشكل إيجابي على الآداء الاقتصادي بوجه عام لذلك كان لا بد من دراسة مؤشر جودة النمو في العراق ولوحظ وجود حالة عدم استقرار في النمو وارتفاع في معدلات التضخم مما ينعكس سلباً على قدرات البلد الإنتاجية وعلى تراجع المسار العام لعملية التنمية.

مفهوم مؤشر جودة النمو: QGI (Quality of Growth Index)

لم يعد ينظر إلى مسألة التنمية من زاوية زيادة حجم الإنتاج وزيادة الدخل ، ذلك أن النظرة الاقتصادية الضيقة لا يمكن أن تحقق الأهداف المنشودة ، لهذا فإن التنمية البشرية تضع البشر في بؤرة عملية التنمية باعتبارهم وسيلة التنمية والهدف منها على السواء ، ولم تعد التنمية قضية كمية متعلقة بما يظهر بالسوق من سلع وخدمات فحسب وإنما أصبحت مفهوماً كيفياً يتعرض لنوعية الحياة نفسها من حيث توافر فرص الحياة الكريمة للجيل الحالي والأجيال القادمة، ومدى ما يتحقق لها من إشباع للحاجات الأساسية [Al Hamash, 2011]

ومن هنا كانت الفكرة الأساسية لدراسة قدمها خبراء في صندوق النقد هي أن ليس كل النمو يؤدي إلى نتائج اجتماعية مواتية . فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته للاستمرار وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر .وكان الهدف من تصميم مؤشر جودة النمو رصد هذه الخصائص المتعددة الأبعاد للنمو بالتركيز على جوهر طبيعته والنتائج الاجتماعية المرجوة.

إن مؤشر جودة النمو هو مؤشر تم اقتراحه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، و هو مؤشر مركب، يتسم تصميمه بالبساطة والشفافية فهو ناتج عن تجميع لبنتي بناء هما :طبيعة النمو الجوهرية أي قوته واستقراره وتنوع مصادره وتوجهه إلى الخارج وبُعده الاجتماعي الذي يمثل النواتج الاجتماعية المرغوبة من النمو. أي يتكون من أبعاد اقتصادية وأبعاد اجتماعية حيث تشمل الأبعاد الاقتصادية [Mlachila, Tapsoba, 2014]:

1. قوة النمو – 2 .الاستقرار – 3. التنويع – 4 . تكوين الطلب.

ولكل منها وزن نسبي (25%).

وتشمل الأبعاد الاجتماعية:

1. التعليم – 2 . الصحة.

ولكل منها وزن نسبي (50%).

شكل (1): مكونات مؤشر جودة النمو

Source: The Quality of Growth Index for Developing countries A proposal: 2014, P.6

أولاً الأبعاد الاقتصادية:

تم ربط جودة الأداء الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي:

1) مؤشر قوة النمو الاقتصادي: حسب خبراء صندوق النقد الدولي تم اعتبار مؤشر قوة النمو من أبرز المكونات الفرعية للأبعاد الاقتصادية، ويتم دراسته من خلال دراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأنه يعتبر الطريقة المثالية لقياس رفاهية الفرد أو مستوى المعيشة في كل دولة كونه يعطي صورة أكثر دقة.

في سورية كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفض بالمقارنة مع غيره من الدول فمثلاً في عام 1995 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي في سورية 1171$ في حين كان في لبنان 3178 $ وفي الجزائر 1456$ وفي تونس 2015 $ وفي الأردن 1568$ وفي المغرب 1252$ [The unified Arab economic report , 1996] وفي عام 2001 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية1191 $ بينما كان في لبنان 4399 $ وفي تونس 2073 $ وفي الجزائر 1661 $ وفي الأردن 1704 $, [The unified Arab economic report 2002] وفيما يلي جدول يبين معدل النمو السنوي لنصيب الفرد :

جدول رقم (1) يبين نعدل النمو السنوي لنصيب الفرد في سورية خلال الفترة الزمنية 1995 2010

(بأسعار 2000 الثابتة)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (م.ل.س)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ل.س)	معدل النمو السكاني	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد
1994	706745	46729		
1995	756404	46091	3.65	9.19
1996	830726	50329	2.7	1.89
1997	872461	51282	2.8	7.72
1998	931660	55240	2.8	-5.22
1999	898552	52356	2.6	-1.55
2000	904622	51545	2.4	2.82
2001	934409	52996	2.1	2.52
2002	964574	54332	1.9	-1.69
2003	1017619	53412	1.9	8.28
2004	1085993	57835	2.2	5.98
2005	1156714	61293	2.7	10.42
2006	1215082	67681	3.3	12.18
2007	1284035	75926	3.7	12.18
2008	1341516	74305	3.5	-2.13
2009	1420833	67869	2.4	-8.66
2010	1480775	70496	0.9	3.87

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة. البنك الدولي

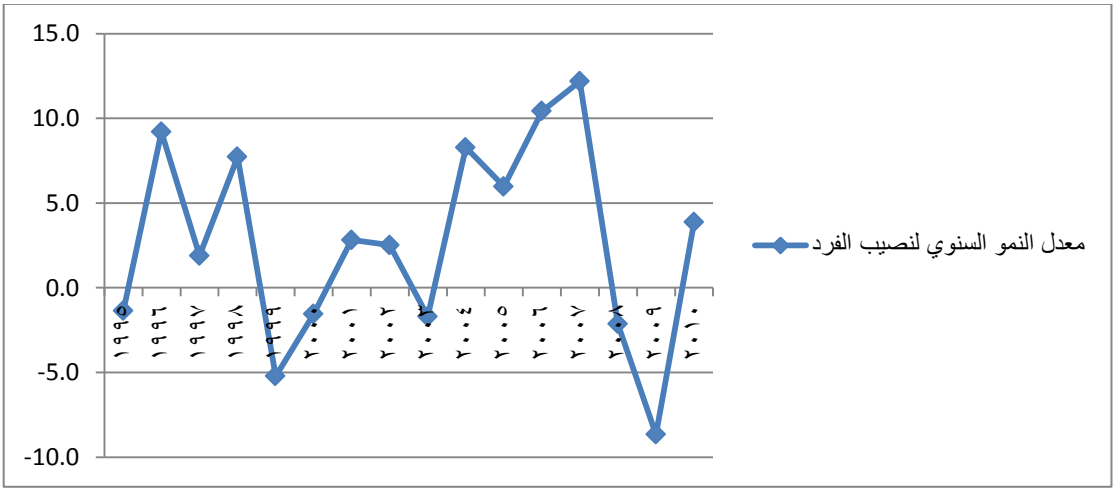

الشكل رقم (2) يبين معدل النمو السنوي لنصيب الفرد في سورية خلال الفترة 1995 – 2010

من الجدول (1) والشكل (2) السابقيين نلاحظ:

- نلاحظ أن معدل النمو السكاني كان في عام 1995 (3.65 %) ثم تراجع إلى (2.7 %) في عام 1996 و من المعلوم أن معدل نمو السكان لا يتغير على المدى القصير بهذه السرعة لأنه مرتبط بأسلوب الحياة والثقافة و العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية مما يثير التساؤل حول سبب التراجع السريع نسبيًا في معدل نمو السكان.
- يواصل معدل النمو السكاني انخفاضه حتى عام 2003 ثم يعود ويرتفع ليصل في عام 2007 إلى 3.7 %.
- نلاحظ أن معدل نمو نصيب الفرد لم يكن مستقراً وفي بعض الأعوام كان سالباً (1998 – 1999 – 2002 – 2008 – 2009) أي أن حصيلة هذه السنوات كانت سالبة على المواطن (على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في بعض هذه السنوات 1998 – 1999 – 2002 – 2009) وذلك على افتراض توزيع الناتج بالتساوي بين المواطنين أما إذا أخذنا سوء توزيع الدخول بالاعتبار يعني أن هذا التراجع شمل أصحاب الدخل المحدود والعاطلين عن العمل والفقراء.
- عم استقرار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى مصادر النمو في سورية (الاعتماد على قطاع محدد – النفط –).

2) مؤشر الاستقرار الاقتصادي: الاستقرار النقدي هو النواة الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي تسعى الحكومة لتحقيقه بغية استهداف معدلات منخفضة ومستقرة من التضخم، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي.

فعرض النقود من المتغيرات الحساسة جداً في أي اقتصاد، فهو الذي يحدد أداء أي نشاط اقتصادي، فضلاً عن وصفه من أدوات السياسة النقدية، إذ يحفز النمو الاقتصادي عبر تأثيره في الاستثمار ومن ثم الناتج، ولذلك يعتقد الاقتصاديين أن المتغيرات النقدية هي الشعار المعتاد للمدرسة النقدية ، ومن ثم فان التغيرات في كمية النقود المتداولة هي مصدر التغيرات الاقتصادية الأخرى، وبعبارة أخرى فإن التغيرات في حجم المعروض النقدي لها علاقة وثيقة بمعدل التضخم، وإن جعل الأخير في الحدود المقبولة له انعكاسات ايجابية في النمو الاقتصادي (Bakare, 2011,.(124

جدول رقم (2) يبين معامل الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة 1995– 2010

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو $\frac{\Delta Y}{Y}$	عرض النقود M	$\frac{\Delta M}{M}$	معامل الاستقرار النقدي
1995	756404		338237		
1996	830726	9.8	348571	3.1	0.31
1997	872461	5.0	377758	8.4	1.67
1998	931660	6.8	417511	10.5	1.55
1999	898552	−3.6	488513	17.0	−4.79
2000	904622	0.7	586163	20.0	29.59
2001	934409	3.3	731142	24.7	7.51

5.69	18.4	865363	3.2	964574	2002
1.48	8.1	935726	5.5	1017619	2003
1.97	13.2	1059314	6.7	1085993	2004
1.83	11.9	1185375	6.5	1156714	2005
1.66	8.4	1284922	5.0	1215082	2006
2.19	12.4	1444725	5.7	1284035	2007
1.88	8.4	1566100	4.5	1341516	2008
2.64	15.6	1810734	5.9	1420833	2009
2.99	12.6	2039278	4.2	1480775	2010

المصدر: النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري للأعوام المذكورة

يوضح الجدول السابق تطور عرض النقد والناتج المحلي في سورية خلال الفترة 2010- 1995، ويعتبر الاستقرار النقدي شرط لتدفق الاستثمارات العربية والأجنبية والحفاظ على مستوى المعيشة، وبحسب معامل الاستقرار النقدي كما يلي:

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{معدل التغير في المعروض النقدي}}{\text{معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

يشير الاستقرار النقدي إلى وجود ضغوط تضخمية محتملة إذا زاد قيمة المعامل عن واحد صحيح، أما إذا كان المعامل أقل من الواحد الصحيح فهو دليل على وجود قوى انكماشية، أما إذا كانت النتيجة تساوي واحد صحيح أو قريبة منه فهو دليل على وجود استقرار نقدي، هذا وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة 29.59% في عام 2000 يعني أن هناك فجوة تضخمية .

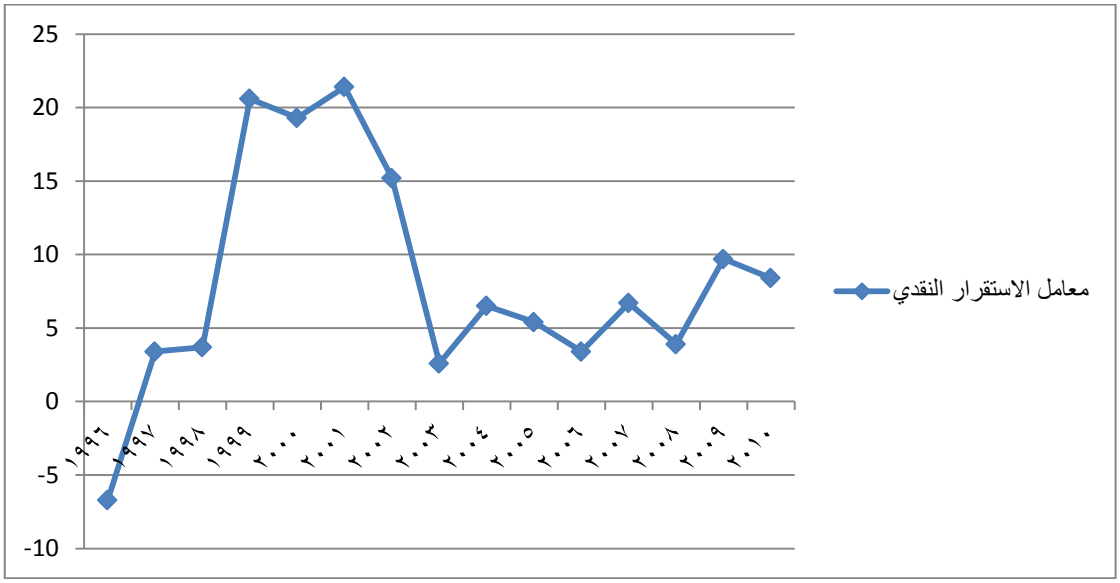

الشكل رقم (3) يبين معامل الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة 1996- 2010

من خلال الجدول (2) والشكل(3) السابقين نلاحظ أن معامل الاستقرار في معظم سنوات الدراسة (ما عدا 1996 – 1999) أكبر من الواحد الصحيح مما يعني وجود فجوة تضخمية خلال الفترة المدروسة.

في بداية التسعينات واكب ظهور الاستثمارات والانفتاح الاقتصادي مزيد من ارتفاع الأسعار وخاصة للمواد الاستهلاكية الأساسية نتيجة رفع الدعم عنها ورفع أجور العاملين في القطاع العام ومحاولة توحيد أسعار الصرف للعملات الأجنبية والتي تشكل بواقع الحال تخفيضاً لقيمة الليرة السورية [Al Samma,1995]

3) مؤشر التركيب القطاعي : الهدف الأساسي من دراسة هذا المؤشر إبراز أهمية التنويع الاقتصادي للبلدان النامية، بعد أن أدركت هذه البلدان خطورة الاعتماد على قطاع واحد مما يعرض هذه الدول إلى تقلبات حادة ويسبب اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها الاقتصادية. فهناك بعض الدول النامية التي تعتمد على مورد طبيعي واحد والذي غالباً ما يكون القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج والتصدير (مثل النفط) حيث أصبحت تعتمد عليه كمورد وحيد وأسعاره المرتفعة في الأسواق العالمية مكنت هذه الدول من الحصول على موارد مالية كبيرة ومهمة ولكن بالمقابل أدى ذلك إلى تجاهل بعض القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والخدمات، ونظراً لعدم استقرار الأسعار العالمية للنفط سعت هذه الدول زيادة التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

جدول رقم (3) يبين نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1995– 2010

السنوات	الزراعة	الصناعة	البناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرق	النقل والمواصلات والتخزين	المال والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	الخدمات الحكومية
1995	23	28	3	21	11	4	2	8
1996	24	31	3	18	11	3	2	8
1997	23	34	3	16	12	3	2	7
1998	26	33	3	15	11	3	2	7
1999	22	34	3	16	12	4	2	7
2000	25	30	3	15	13	4	2	8
2001	26	29	3	14	13	3	2	8
2002	26	26	3	16	13	4	3	9
2003	25	24	4	16	14	4	3	10
2004	23	27	3	18	11	4	2	11
2005	23	25	4	20	11	4	3	10
2006	24	24	4	18	11	5	3	11
2007	20	23	4	20	12	5	3	13
2008	18	23	4	22	12	5	4	12
2009	19	23	4	21	12	5	4	13
2010	17	24	4	20	13	5	4	14

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

من الجدول السابق نلاحظ:

- يعتمد الاقتصاد السوري على القطاعات الريعية بشكل كبير، وكان لاعتماد الاقتصاد السوري على القطاع الزراعي دور في تذبذب معدلات النمو ، نتيجة تذبذب الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار.
- الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتي يشكل النفط فيها النسبة الأكبر.
- حصة قطاع المال والتأمين ضعيفة على الرغم من زيادتها في السنوات الأخيرة ، مما يعكس ضعف القطاع المالي في سورية.
- زيادة مساهمة قطاع النقل وخدمات المجتمع.

4) مؤشر تركيب الطلب الخارجي: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضاً حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.[Ali Al-Sharqawi,2016]

جدول رقم (4) يبين نسبة صافي التعامل مع العالم الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في سورية (مؤشر التوازن الخارجي) خلال الفترة الزمنية 1995-2010 (ملايين الليرات السورية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات X	الواردات M	X-M	نسبة صافي التعامل مع العالم الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي
1995	756404	44562	52856	-8294	-1.10
1996	830726	44887	60385	-15498	-1.87
1997	872461	43953	45211	-1258	-0.14
1998	931660	32443	43724	-11281	-1.21
1999	898552	38880	43010	-4130	-0.46
2000	904622	216190	187535	28655	3.17
2001	934409	243179	220744	22435	2.40
2002	964574	301553	235754	65799	6.82
2003	1017619	265039	236768	28271	2.78
2004	1085993	346166	389006	-42840	-3.94
2005	1156714	424300	502369	-78069	-6.75
2006	1215082	505012	531324	-26312	-2.17
2007	1284035	579034	684557	-105523	-8.22
2008	1341516	707798	839419	-131621	-9.81

2009	1420833	488330	714216	−225886	−15.90
2010	1480775	569064	812209	−243145	−16.42

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

نلاحظ من الجدول (4) :

- استمر العجز التجاري السوري من عام 1995 حتى عام 1999 .
- وشهدت الأعوام من 2000 إلى 2003 فوائض في الميزان التجاري، إذ بلغ الفائض ذروته عام 2002 وهذا عائد إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير لارتفاع الأسعار العالمية، وإلى زيادة الصادرات غير النفطية التي شهدت تحسناً واضحاً (زيادة الكميات المصدرة من الأغنام السورية، وزيادة صادرات القطاع الخاص إلى العراق) ، بالإضافة إلى تغييرات قيمة سعر الصرف الحقيقي (القيمة الحقيقية لليرة السورية) . [Abdul Karim Ibrahim , 2010]
- عاد العجز التجاري السوري من عام 2004 حتى عام 2010 وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية وزيادة واردات المشتقات النفطية.
- تساهم الصادرات النفطية (خام ومشتقات) مساهمة كبيرة في الصادرات السورية، وتختلف نسبتها من عام لآخر، حسب الكميات المصدرة من النفط، وحسب الأسعار العالمية، فكان متوسطها في السبعينيات 57.4 % ، انخفض في الثمانينيات إلى44.7 %، أما أدنى مستوى لها 25 % كان عام 1986(انهيار حاد في أسعار النفط العالمية). ثم ارتفعت بعد عام 1987(ارتفاع إنتاج النفط الخفيف من قبل الشركات الأجنبية، وتحسن الأسعار العالمية) وفي التسعينيات تراوحت تلك النسبة بين 60 و 65 % من قيمة الصادرات الكلية . وترافق تطور الصادرات النفطية مع تطور الصادرات الإجمالية، وكان الارتباط بينهما شديداً فبلغ معامل الارتباط بين (1970 – 2000) 0.92 [Johnny, 2000] .

وارتفعت مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية من 62.9 %عام 1999 ، إلى 76.6 % عام 2001 ، ثم انخفضت إلى 71.3 %عام 2003 ، و 62.7 % عام 2006 (انخفاض الكميات المصدرة من النفط، وزيادة الصادرات غير النفطية) .[Abdul Karim Ibrahim , 2010]

ثانياً: الأبعاد الاجتماعية:

– التعليم: هو أحد أهم العناصر الأساسية للتنمية حيث لا تستطيع أي دولة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون أن تقوم بالاستثمار في الموارد البشرية فالتعليم يساعد البشر على زيادة الوعي وفهم العالم من حولهم ، ومما لا شك فيه أن التعليم يرفع من إنتاجية الأفراد ويساهم في رفع مستوى الإبداع لديهم والذي بدوره يعزز ويشجع ريادة الأعمال والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى ذلك فالتعليم يلعب دوراً هاماً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وهناك العديد من مؤشرات التعليم ، ولكن عند دراسة مؤشر جودة النمو تم اختيار مؤشرين وهما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وصافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية

جدول رقم (5) يبين معدل القراءة والكتابة وصافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية في سورية خلال الفترة 1995 – 2010

العام	معدل القراءة والكتابة	صافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية
1995	78.45	96.47
1996	86	91.2
1997	88	100
1998	90.2	94.28
1999	91	94.2
2000	85	92.4
2001	75.3	96
2002	95.2	96.5
2003	95	98
2004	92.2	95
2005	92.5	95
2006	92	98
2007	93.7	98
2008	94	98
2009	93	95
2010	94.5	93.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – تقرير التنمية البشرية

تزايد الاهتمام بالتعليم في سورية لما له من أثر فعال على التنمية

– الصحة: تعتبر الصحة الجيدة وسيلة وغاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد ، فالصحة الجيدة أساس لرفاهية الشعوب وإنتاجيتهم ولهذا فإن السياسات الصحية السليمة والجيدة أساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية [Abido, 1993]. و أن تدني المستوى الصحي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس الوضع الصحي في الدول النامية ولكن تم اختيار حسب مؤشر جودة النمو مؤشرين هما :معدل العمر المتوقع عند الولادة و معدل وفيات الأطفال الرضع.

جدول رقم (6) يبين معدل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال الرضع في سورية خلال الفترة الزمنية 1995 – 2010

العام	معدل العمر المتوقع عند الولادة %	معدل وفيات الأطفال الرضع %
1995	68.1	25
1996	68.5	24
1997	68.9	23
1998	69	23

26	69	1999
24	70	2000
23	71.5	2001
23	70	2002
16	72	2003
15	74	2004
18.1	70	2005
12	74	2006
14.8	70.6	2007
14	72	2008
17.9	72.8	2009
13.8	74.6	2010

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – تقرير التنمية البشرية (مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يعني عدد السنوات التي يتوقع أن يحيها طفل منذ الولادة في حالة استمرار عوامل الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته).

نلاحظ من الجدول ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة من 68.1 % في عام 1995 إلى 74.6 % في عام 2010 ، كما نلاحظ انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 25 % عام 1995 إلى 13.8 % عام 2010 .

على الرغم من أن سورية حققت تقدماً ملحوظاً في المؤشرات المدروسة خلال الفترة 1995 –2010 ويعود ذلك إلى التقدم الذي حققته في مجال الصحة ، فلقد سعت إلى تحقيق الرعاية الصحية من خلال تأمين مستلزماتها ورفع المستوى الصحي للمواطنين وتأمين الخدمات الطبية من خلال زيادة عدد المراكز الصحية و المشافي و المستوصفات وكذلك تطور صناعة الأدوية ، إلا أن هذا التقدم يعتبر تقدم متواضعاً في ظل التطورات والاكتشافات الطبية العالمية سواء من حيث العلاج و الأدوية.

الصيغة الرياضية لمؤشر جودة النمو:

في هذا البحث لم يتم حساب مؤشر جودة النمو في سورية وإنما تحليله وتحليل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ولكن وحسب الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي تم حساب هذا المؤشر وفق مايلي:

تمت الصياغة الرياضية وفق مرحلتين [Mlachila, Tapsoba, 2014]:

المرحلة الأولى : تحديد الأوزان حيث تم تحديد وزن متساو للمكونات الفرعية الأربعة للأبعاد الاقتصادية حيث $\%25=4\gamma=3\gamma=2\gamma=1\gamma$

وبالنسبة للأبعاد الاجتماعية ، الصحة والتعليم تكون الأوزان $\%50=2\delta=1\delta$

المرحلة الثانية : تجميع المتغيرات واحتساب مؤشر جودة النمو كمتوسط حسابي مرجح من خلال منح الأوزان النسبية التي تم توضيحها في الفقرة السابقة .

يتراوح نطاق QGI من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعدُه الاجتماعي .وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى.

- *QGI* = α(*Fundamenta ls)* + β(*Social)*
- *Fundamenta ls*=γ1 *Level*+γ2 *Stability*+γ3 *Diversific ation* + γ4*Orientatio* n.
- Social=δ1 *School* + δ2*Health*.
- حساب المتوسطات الحسابية للأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية

مؤشر جودة النمو في سورية QGI وبعض الدول:

لقد حققت بلدان مثل الصين وماليزيا أعلى قيمة لمؤشر جودة النمو خلال الفترة 1990 – 2011 ، وأحرزت عدد من الدول الإفريقية مثل تنزانيا و زامبيا تحسينات ملحوظة في جودة النمو .(الملحق)

ومن منظور إقليمي، تميزت مناطق أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، بتسجيل أقوى أداء على مؤشر جودة النمو، لأسباب يعزى معظمها إلى التحسن الكبير في المكون الاجتماعي للمؤشر .وقد بدأت أمريكا اللاتينية من قاعدة ضعيفة، حيث كانت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في أوائل التسعينات، وتحسن أداء منطقة وسط وشرق أوروبا على المؤشر بفضل التقدم الاجتماعي الكبير المحرز بعد التحول إلى اقتصاد السوق في تلك المنطقة .وكان النمو القوي هو المحرك الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي وجه أغلبه نحو التصدير، وحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات . وهذه المناطق الرائدة تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يساعدها تحسن البعد الاجتماعي،المقترن بمعدلات نمو قوية نسبيا . وتأتي بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأخيرة على الرغم من النمو القوي الذي حققته مؤخرا، والذي لم يترجم حتى الآن إلى تحسن في النتائج الاجتماعية.(بالاعتماد على الملحق 1)

جدول رقم (7) يبين مؤشر جودة النمو في سورية وبعض البلدان العربية خلال الفترة 1990 – 2011

الفترة الزمنية	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2011-2005
سورية	0.643	0.663	0.656	0.736
مصر	0.623	0.700	0.721	0.738
الأردن	0.654	0.675	0.703	0.739
الجزائر	0.594	0.635	0.640	0.666
تونس	0.644	0.695	0.740	0.754

A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal .p27

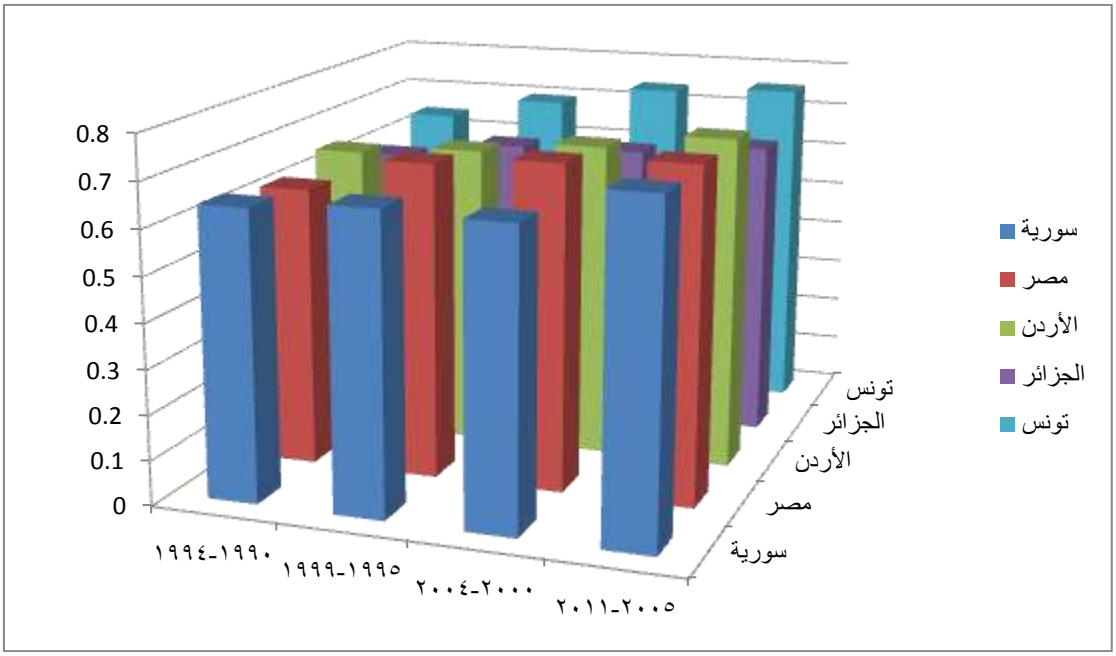

الشكل رقم (4) يبين مؤشر جودة النمو في سورية وبعض الدول العربية

نلاحظ من الجدول (7) والشكل (4) السابقيين والملحق رقم 1 مايلي:

- حققت سورية في الفترة الزمنية 1990 – 1994 المرتبة 27 من أصل 93 دولة وبمعدل مقداره 0.643.
- حققت سورية في الفترة الزمنية 1995 – 1999 المرتبة 32 من أصل 93 دولة وبمعدل قدره 0.663 .
- حققت سورية في الفترة الزمنية 2000 – 2004 المرتبة 42 من أصل 93 دولة بمعدل 0.656
- حققت سورية في الفترة الزمنية 2005 – 2011 المرتبة 30 من أصل 93 دولة بمعدل قدره 0.736
- تمتلك سورية فرصة في تحسين جودة نموها وبوتيرة سريعة نسبياً ، عند معالجة مواطن الضعف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية .
- إن التحسينات في الأبعاد الاجتماعية تؤدي إلى ارتفاع مؤشر جودة النمو ولفترات زمنية طويلة ، على عكس الأبعاد الاقتصادية والتي تتأثر بالصدمات الخارجية.

النتائج و المناقشة:

1. إن استعمال مؤشر جودة النمو يمكن أن يكون مفيداً جداً وفي جوانب كثيرة بالنسبة لصناع السياسات وتحديد مواطن الضعف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
2. يمكن أن يساهم مؤشر جودة النمو في توجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو حقيقي.
3. يشكل النفط الخام القسم الأكبر من الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة ويعكس تدني حجم الصادرات خارج قطاع النفط ضعف القدرة التنافسية السورية، التي هي حصيلة بنية إنتاجية ضعيفة ومؤسسات وسياسات قاصرة. كذلك تفتقر هذه الصادرات (الزراعية والصناعية) إلى التنوع، وتتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية فيها. هذه الصفات تجعل قطاع التصدير في سوريا قطاعاً عاجزاً عن المنافسة وعن النمو المستديم ومعرضاً للهزات الخارجية
4. تعتبر المؤشرات الاجتماعية جيدة في سورية ، وذلك نظرا لاهتمام سورية بالتعليم والصحة.

5. إن التوسع الكمي الذي حصل في التعليم ما قبل الجامعي لم يرافقه توسع نوعي يراعي جودة التعليم و الاهتمام بالمخرجات لتناسب متطلبات التنمية .

6. على الرغم من تحسن مؤشرات الصحة إلا أنها لم تصل إلى المستوى المأمول منها وبما يواكب التطور العالمي في مجال الاكتشافات الطبية وصناعة الأدوية.

الاستنتاجات و التوصيات:

1. ربط الجهاز التعليمي بمتطلبات التنمية وحاجة السوق، والاهتمام بنوعية التعليم من أجل رفد المجتمع بموارد بشرية متجددة ، تملك المرونة والقدرة على الابتكار والإبداع.
2. تطوير القطاع الصحي مما ينعكس على تطوير الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.
3. تنويع القاعدة الإنتاجية ومشاركة كل القطاعات الاقتصادية في توليد الدخل وذلك من ناحية الإنتاج والتصدير.
4. استخدام سياسة مالية رشيدة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
5. زيادة الموارد العامة للقطاعات الاجتماعية متل الصحة والتعليم مما يساهم في تعزيز رأس المال البشري

References:

1. The Syrian economy in forty years , Munir Al Hamash, muntadaa almaearif, , First edition , 510 page , 2011, P285.
2. A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal
Montfort Mlachila, René Tapsoba,and Sampawende J. A. Tapsoba (IMF WORKING PAPER) 2014 (P (4-5).
3. The unified Arab economic report, 1995
4. The unified Arab economic report , 2002.
5. The importance of oil in the economy and international trade , Qusay Abdul Karim Ibrahim , Ministry of Culture - Damascus 2010, First edition , 285 page, P 192 -193.
6. Syrian foreign trade during the past quarter century, Izz al-Din Johnny , dar alridda lilnashr , Damascus, 2000, First edition ,p 312
7. Introduction to healthy economic planning, Mohamed Abido, Ministry of Culture , Damascus, 1993, 304 page, p 7.
8. Syrian economy and new capitalism, Nabil Al Samman, Damascus 1995, editionNA,154 page
9. Economic growth and reality challenges, Mahmoud Ali Al-Sharqawi, Ghaida House for Publishing and Distribution, First edition, 290 page , 2016 , P 143 -144.